المالكي يعلق على قانون الأمن الغذائي: مخالفات قانونية و دستورية!

وجه رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي ،اليوم الأحد، تحذيراً من تبعات تشريع قانون قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

و جاء ذلك في معرض رده على أسئلة للصحفيين عبر نافذة التواصل مع وسائل الإعلام الخاصة بالموقع الإلكتروني للمكتب الاعلامي لرئيس إئتلاف دولة القانون، حول الموقف من اعتزام مجلس النواب اقرار قانون الامن الغذائي.

وأوضح المالكي أن "العالم مقبل على ازمة في المواد الغذائية الأساسية، ويتفاوت تأثيرها وشدة وطأتها من بلد الى آخر، وذلك على خلفية تداعيات استمرار الحرب الاوكرانية - الروسية، وان العراق من الدول التي تتاثر بهذا النقص الغذائي، بسبب الانخفاض في الانتاج الزراعي ولاسيما الحبوب ومنها الحنطة، وكذلك لزيادة الطلب الدولي على السلع الغذائية وندرة المعروض منها عالميا، مع ارتفاع أسعارها".

واشار الى إن "هذا الواقع يفرض مسؤولية جسيمة على الحكومة والسعي الدؤوب من قبلها من اجل توفير الاموال اللازمة لسد الحاجة للمواد الغذائية الأساسية، والحيلولة دون نقصانها في الأسواق".

وشدد المالكي على "أّلا يكون هذا المطلب المشروع والحاجة الملحة مدعاة لمخالفات قانونية ودستورية، او قيام الحكومة بتصرفات خارج صلاحياتها باعتبارها حكومة تسيير اعمال ذات مهام محددة ومقيدة ماليا ، ويجب عليها الاعتماد على السوابق الحكومية في ايجاد الحل".

و أردف أن "الحكومات في الاعوام التي تعجز فيها عن تقديم الموازنة السنوية للبلاد، او تتعطل اقرارها في البرلمان، كانت تلجأ تلك الحكومات الى حل قانوني ودستوري واضح وسليم، وذلك باستخدام مبدأ السلف من وزارة المالية لتغطية نفقات تأمين المواد الغذائية الأساسية، مهما بلغت أقيامها وتكلفتها، بلا ان تتورط في مخالفة قانونية، او المجازفة في الانفاق غير المضمون، او الصرف على موارد لا علاقة لها بالامن الغذائي".